2011
ANNUAL MEETINGS
World Bank Group
International Monetary Fund
Washington, D.C.

Governor Statement No. 9 (A)

September 23, 2011

Statement by the Hon. **DARWISH BIN ISMAIL AL BALUSHI,**
Governor of the Bank for **OMAN,**
on Behalf of the Arab Governors

Statement by the Hon. Darwish bin Ismail AL BALUSHI,
Governor of the Bank for Oman,
on Behalf of the Arab Governors

كلمة المجموعة العربية

يلقيها معالي درويش بن اسماعيل البلوشي

الوزير المسؤول عن الشؤون المالية لسلطنة عمان

نيابة عن أصحاب المعالي المحافظين العرب

في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
واشنطن – دي. سي. – الولايات المتحدة الأمريكية
سبتمبر 2011

معالي الرئيس الموقر

حضرات السيدات والسادة

يشرفني أن القي هذه الكلمة نيابةً عن زملائي أصحاب المعالي المحافظين العرب لدى مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، ممثلاً للمنطقة العربية التي تحظى باهتمام عالمي كبير، خاصة وأن هناك برامج إصلاحات واسعة تقوم دول المنطقة بتسريع عمليات تنفيذها حالياً. إن تركيزنا ينصب على إجراء الإصلاحات اللازمة للنهوض بمنطقتنا. وفي هذا الإطار، يطيب لي أن أستعرض ما تم تحقيقه من إنجازات وإصلاحات اقتصادية وتنموية إيجابية.

لقد شهدت منطقتنا حتى الآن تقدماً ملموساً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. إن السياسات المدروسة في مجال الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المستدامة، والتطورات الخارجية الايجابية، أدت إلى تحقيق نمو ملحوظ في الأداء الاقتصادي بالمنطقة بشكل عام، مما أتاح لها سرعة استعادة قوتها من الأزمة المالية العالمية. وسوف تستمر البلدان العربية المنتجة للنفط بدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على مستوى العالم والمنطقة من خلال تعزيز استقرار السوق النفطية، وتقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية الخارجية وتحويلات العمالة العربية الوافدة لديها. أما بالنسبة إلى المؤشرات التنموية فقد ارتفع معدل متوسط العمر المتوقع للحياة إلى (70) عاماً، وارتفعت نسبة الانخراط في التعليم الابتدائي إلى 90%، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى 38 لكل ألف. كما أن تقدماً ملحوظاً تحقق في تخفيض نسبة الفقر.

وغنيٌّ عن البيان، فإن ما شهدته عدة بلدان عربية من حراك سياسي سيعمل على تحسين وضع المؤشرات الاقتصادية، حيث أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به على المدى القصير. وفي نفس الوقت فإن ذلك سيؤدي إلى توفير

فرصة ذهبية لتسريع عمليات تنفيذ إصلاحات واسعة تشمل تعزيز سياسات التنويع الاقتصادي، وتنمية القطاع الخاص، وتقوية الأنظمة المالية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام لتأمين فرص العمل لمواطني المنطقة، ولاسيما الشباب منهم. عليه، فأن الأولوية الملحة والعاجلة في منطقتنا هي الاستجابة لتطلعات شعوبنا، مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

هذا وعلى الرغم من أن العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية قد أعربت عن حرصها على تقديم الدعم الاقتصادي والمالي للدول العربية في هذه المرحلة الانتقالية، إلا أن معظم هذه التعهدات يبقى على مستوى الوعود ولم يتم تنفيذها حتى الآن.

ورغم أن مؤسسات "بريتون وودز" قد لعبت دوراً هاماً في دعم جهود الإصلاح والتنمية في الشرق الأوسط إلا أننا نأمل بأن تقوم هذه المؤسسات بتقوية وتطوير دورها ليتواكب مع المتغيرات والتحديات الإقليمية والدولية التي طرأت خلال الفترة الماضية، الأمر الذي يتعين أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه المنطقة وتفرض استجابة سريعة منها، خاصة في مجال تعزيز وتقوية الموارد البشرية والمالية.

وفي هذا الإطار نثمن زيادة دعم البنك الدولي للمنطقة، خاصة دعمه للتعاون القائم، والاستجابة السريعة للاحتياجات الجديدة والعاجلة لكل من مصر وتونس. كما نقدر مواصلة دعم مؤسسة التنمية الدولية (IDA) لبعض الدول العربية، بالإضافة إلى رغبة صندوق النقد الدولي واستعداده لتوفير مبلغ يقارب 35 مليار دولار من المساعدات المالية إلى المنطقة كجزء من الجهود الدولية الواسعة في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي من خلال جهوده في مجالات الرقابة والمساعدة الفنية والتمويل مع الدول الأعضاء في المنطقة.

وفي هذا المجال نرى ضرورة تشديد الرقابة الفعالة التي تعتبر الركيزة التي يستند عليها صندوق النقد الدولي. والتي تتمثل في مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات كفرصة لتعزيز الممارسات الرقابية الراهنة. وتأييد النوايا المعقودة لزيادة فعالية الرقابة من خلال تطبيقها على الاقتصادات المتقدمة والكبيرة، والنظر فيما يمكن أن يكون حافزا لخبراء الصندوق كي يتناولوا القضايا الاقتصادية بدرجة أكبر من المصارحة، ومدى ارتباطها بالواقع من حيث تغطية الموضوعات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الكلية، والتعاون الوثيق مع السلطات في البلدان المعنية. كذلك نؤيد الجهود الجارية لتعميق عمل الصندوق في مجال الاستقرار المالي والترابط بين الأسواق المالية وتحليل عمليات انتقال التداعيات السلبية، ولكننا لا نؤيد تطبيق مقاييس كفاية الاحتياطيات كجزء من رقابة الصندوق. كما نشجع الجهود المبذولة لزيادة الاندماج بين إجراءات الرقابة الثنائية والمتعددة الأطراف.

ونعرب مجدداً في هذا السياق، عن القلق الكبير من الضعف المتناهي لاقتصادات الدول الصناعية، على أمل أن تتم سرعة المعالجة واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي دون انعكاسات سلبية على الاقتصادات الأخرى.

وعلى نطاق مجموعة البنك الدولي، قام البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية (AID) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) بزيادة تقديم الخدمات المعرفية والاستشارية ذات القيمة العالية، منها على سبيل المثال بعض التقارير الهامة عن مؤشرات الفقر، وتنمية القطاع الخاص والقطاع المالي، والهجرة الغير منظمة، والتكامل الإقليمي. ونحن نقدر هذه المنتجات والتحليلات المعرفية،

سواء الملحقة ببرامج الإقراض، أو المدمجة في استراتيجيات المساعدات القطرية (CAS)، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج البنك لمساعدة الجزائر ضمن منظومة وبرامج المساعدات الفنية والاستشارية، وكذلك إدراكنا لأهمية التوصيات المقترحة ضمن هذه التقارير في إطار المساعدات لتصميم وتنفيذ برامج الإصلاحات المعتمدة.

ونرحب أيضاً بزيادة التركيز على البرامج والمشاريع الإقليمية بالتعاون مع البنوك التنموية والإقليمية والمؤسسات المالية الإسلامية والعربية للبلدان المانحة. ونخص بالذكر البرنامج الذي تشترك فيه خمس دول في مشروع الطاقة الشمسية المركزة تحت مبادرة البنك الدولي للعالم العربي، وأيضاً مبادرة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للتعليم من اجل العمل (e4e).

وفي هذا الإطار، فإننا نتطلع إلى تقوية وزيادة التعاون المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية والمصارف والمؤسسات المالية الاقليمية في منطقتنا لتنمية وزيادة فعالية وكفاءة البرامج ضمن الموارد المحدودة.

معالي الرئيس السيدات والسادة

كمحافظين نمثل الدول العربية فإننا نرى أهمية التنسيق بشكل أكبر وأعمق بين دولنا وبين مؤسسات "بريتون وودز" فيما يتعلق بانتقاء أهداف وأولويات استراتيجيات تلك المؤسسات في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد فإننا نرى إن هناك ثلاثة أهداف يجب العمل على تحقيقها وهي:

أولا: الحاجة الملحة لتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة من خلال خلق فرص عمل مستدامة خاصة لقطاع الشباب ورفع قدراتهم. ويمكن لمؤسسات "بريتون وودز" دعم هذا الهدف من خلال محورين وهما:

- بناء قدرات وطنية كجزء لا يتجزأ من تنفيذ برامج ومشاريع "بريتون وودز" عبر برامج مخصصة لذلك على أرض الواقع أو داخل المؤسستين. إضافة إلى تكثيف الجهود لتعزيز التوظيف خاصة من الجنسيات الغير ممثلة أو التي يكون مستوى تمثيلها أقل، والتطوير المهني للموظفين العرب الحاليين، واستقطاب أعداد اكبر للعمل في هذه المؤسسات.

- تعزيز القطاع الخاص وتوفير بيئة عمل تنافسية متنوعة في القطاع الخاص، وإعطاء الأولوية لخلق فرص عمل مستدامة. ولتحقيق هذا، يجب المحافظة على استقرار وتعزيز المكتسبات الاقتصادية من خلال تبني سياسات اقتصادية حصيفة مع الأخذ في الاعتبار سلامة واستدامة الوضع المالي على المدى الطويل والتي تشمل التدابير المتعلقة بتحفيز الانتعاش الاقتصادي، والتحويلات الاجتماعية، ودعم المستهلك في مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية. كما أننا بحاجة إلى تكثيف استخدام خبرات مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في المنطقة ونهجها الابتكاري وعليه، نحثها على زيادة حجم عملها في جميع القطاعات. وفي نفس الوقت، فان هناك حاجة إلى تبني الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) منهجاً جاداً ومكثفاً في ظل هذه الظروف الصعبة لتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي باقتصاد المنطقة.

ثانياً: أن التحدي القائم لبعض الدول هو انخفاض واستنزاف الموارد المائية الشحيحة أصلا وانعدام الأمن الغذائي حيث تستورد منطقة الشرق الأوسط معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج. كما أن معظم السلع الغذائية تحظى بإعانات كبيرة. وبناءً على ذلك فإننا نرحب بتصميم إستراتيجية متكاملة لتنمية المناطق الريفية، والتي يجب أن لا تقتصر على مواجهة تحدي الأمن الغذائي والموارد المائية النادرة فحسب، بل تساهم أيضا في خلق فرص عمل جيدة ومثمرة في القطاعات المرتبطة بالزراعة. كما أن هناك حاجة لتصميم شبكات

أمان اجتماعي تأخذ بعين الاعتبار الفئات الأكثر تأثراً بتقلبات الأسعار لتخفيف تأثير الارتفاع في أسعار السلع الغذائية.

ثالثا: يجب أن نقر بالوضع الخاص للسودان، وان انفصال واستقلال الجنوب يشكل مخاطر جسيمة، ليس فقط بسبب فقدان عوائد النفط ولكن لعبء الديون العالية. إننا ندعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لضرورة قيادة وتنسيق الجهود المتعددة الأطراف لخلق إستراتيجية واضحة ضمن جدول زمني محدد لتخفيف عبء الديون وضمان التنمية في السودان دون تعريضه للخطر.

رابعا: تواصل السلطة الفلسطينية العمل مع مجموعة البنك الدولي لتنفيذ العديد من البرامج الإستراتيجية، حيث يشكل دعم مجموعة البنك الدولي أساسا هاما لتحفيز المجتمع الدولي ليواصل دعمه للشعب الفلسطيني من خلال وضع أمثلة من التميز والشراكة. لذا، نطلب من مجموعة البنك الدولي أن تعمل على ترسيخ برامجها ودعمها المادي للسلطة الفلسطينية لبناء دولة واقتصاد قابلين للاستمرار.

معالي الرئيس السيدات والسادة

أود أن أرحب باختيار المديرة العامة الجديدة لصندوق النقد الدولي السيدة كريستين لاجارد. ونحن على ثقة بأن خبراتها المالية والقانونية ستكون مهمة وحاسمة في إدارة هذه المؤسسة العالمية.

أشكركم على اهتمامكم.